



لجنة مصايد الأسماك

الدورة الرابعة والثلاثون

1-5 فبراير/شباط 2021

الأطر القانونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة

موجز

تُعدّ الأطر القانونية ضرورية لدعم الأغذية والزراعة والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، واستخدامها بشكل مستدام وصونها، بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وتدعم الأطر القانونية السليمة سيادة القانون وتساهم في نهاية المطاف في تمكين العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهي عنصر حيوي لتحقيق ذلك.

وتحكم القوانين الوطنية لإدارة استخراج الموارد الطبيعية واستخدامها، بما في ذلك الأطر القانونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، العلاقات المعقدة بين الجهات الفاعلة المتعددة في القطاع. وتوضح هذه القوانين حقوق ومسؤوليات الجهات الفاعلة، وكيف يمكن أن تتفاعل مع بعضها البعض، وتتيح المزيد من التنظيم، وتسهل تنفيذ الاتفاقات الدولية الملزمة قانوناً والصكوك الطوعية، كما تضمن الامتثال والإنفاذ. وتقوم وثيقة المعلومات هذه بما يلي:

(أ) تسليط الضوء على الصكوك الدولية ذات الصلة، والشواغل والالتزامات العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وكذلك المجالات أو الجوانب الحالية والناشئة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، التي تتطلب أطراً قانونية معززة لتنفيذها أو تحقيقها؛

(ب) والتأكيد على أهمية الأطر القانونية السليمة لدعم الأغذية والزراعة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية، بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وقطاعاتها الفرعية والجوانب ذات الصلة، وولاية منظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد. كما توضح وتفصّل الحاجة إلى تقديم المساعدة القانونية للأعضاء لوضع الأطر القانونية الوطنية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتعزيزها، من خلال الإشارة إلى الأحداث البارزة التي نظمتها المنظمة، والمشاريع وعناصر البرنامج الماضية والجارية الصغيرة نسبياً ولكن ذات التأثير الكبير؛

(ج) وتوفير المواد للتفكير، بما في ذلك التوصية بوضع مبادرات واقتراح خيارات للمتابعة من أجل تلبية الاحتياجات التي تم إبرازها، ولا سيما الحاجة إلى تطوير البرامج ذات الصلة لدعم عمل المنظمة في مساعدة البلدان النامية على تحسين أطرها القانونية الوطنية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والأطر القانونية ذات الصلة.

أولاً - مقدمة

1- تُعدّ الأطر القانونية ضرورية لدعم الأغذية والزراعة والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، واستخدامها بشكل مستدام وصونها، بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وتعمل الأطر القانونية السليمة على تفعيل الصكوك الدولية، وتدعم سيادة القانون، وتساهم في نهاية المطاف في تمكين العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهي عنصر حيوي لتحقيق ذلك. وتتضمن أعمال استخراج الموارد الطبيعية واستخدامها، وسلسلة قيمة التوريد ذات الصلة بها، جهات فاعلة متعددة وذات اهتمامات وأدوار مختلفة، وتخلق بالتالي شبكة من العلاقات المعقدة في ما بينها وبين الإدارة والسلطة التنظيمية والجهات الفاعلة الأخرى، بشكل جماعي وفردى. وتحكم القوانين الوطنية لإدارة استخراج الموارد الطبيعية واستخدامها، بما في ذلك الأطر القانونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، العلاقات المعقدة من خلال توضيح حقوق ومسؤوليات الجهات الفاعلة، وكيف يمكن أن تتفاعل مع بعضها البعض في سياق أنشطة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. كما أنها تتيح المزيد من التنظيم، وتسهل تنفيذ الاتفاقات الدولية الملزمة قانوناً والصكوك الطوعية، كما تضمن الامتثال والإنفاذ.

2- وتعد الحاجة إلى أطر قانونية وطنية شاملة وعملية تنفذ الصكوك الدولية وتؤدي إلى التغيير في النهج والسلوك نحو الاستخدام المستدام للموارد، وضمان سبل العيش، وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية، والتخفيف من حدة الفقر، أمراً حيوياً الآن أكثر من أي وقت مضى، في ضوء ما يتصل بذلك من شواغل عالمية تتعلق ضمن جملة أمور بما يلي:

- ضمان صون التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام داخل المناطق الخاضعة للولايات الوطنية وخارجها؛
- وضمان استدامة مصايد الأسماك البحرية والداخلية بما في ذلك مصايد الأسماك صغيرة النطاق؛
- وتعزيز تربية الأحياء المائية المستدامة بما في ذلك ضمان الأمن البيولوجي؛
- ومعالجة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- وإلغاء الإعانات الضارة في مجال مصايد الأسماك؛
- والنهوض بنهج النظم الإيكولوجية لمصايد الأسماك؛
- وتأمين ظروف عمل آمنة وعادلة للصيادين والعاملين في قطاع صيد الأسماك؛
- وضمان سلامة الأغذية السمكية؛
- وتعزيز التجارة بالأسماك والمنتجات السمكية، المسؤولية والقانونية والقابلة للتتبع والمستدامة.

ويرتفع الدافع وراء الأطر القانونية الوطنية التي تدعم إجراءات معالجة هذه الشواغل في سياق الحاجة إلى تحقيق الالتزامات العالمية والإقليمية المتعلقة بالقضايا الشاملة المتعلقة بحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. كما أظهرت الكوارث وحالات الطوارئ غير المتوقعة مثل جائحة كوفيد-19، التي تؤثر على استمرارية إنتاج الأغذية وسلاسل الإمدادات الغذائية والوصول إلى الأغذية، الحاجة إلى قوانين جيدة التصميم وقابلة للتنفيذ لدعم الاستجابة لحالات الطوارئ.

3- ورغم الدور الموضوعي والمركزي الذي تؤديه الأطر القانونية في معالجة مختلف الشواغل العالمية ودعم العمل نحو تحقيق التنمية المستدامة وضمان سيادة القانون، فإن مستوى المساعدة التقنية المستهدفة والموارد الكافية لتعزيز الأطر القانونية للنظم الغذائية المستدامة، بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، كان حدثاً نادراً أو مهملاً نسبياً.

ويتمثل تحدّي آخر في ضمان التزام الحكومات بإعطاء الأولوية لمثل هذا العمل، وفي نهاية المطاف في سنّ المسودات إلى تشريعات، وهو أمر صعب إذا لم يكن هناك استثمار على المستوى المناسب أو موارد أو وقت لضمان هذا الالتزام.

4- وتقوم وثيقة المعلومات هذه بما يلي:

- (1) تسليط الضوء على الصكوك الدولية ذات الصلة، والشواغل والالتزامات العملية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وكذلك المجالات أو الجوانب الحالية والناشئة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، التي تتطلب أطراً قانونية معززة لتنفيذها أو تحقيقها؛
- (2) والتأكيد على أهمية الأطر القانونية السليمة لدعم الأغذية والزراعة المستدامة واستخدام الموارد الطبيعية، بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وقطاعاتها الفرعية والجوانب ذات الصلة، وولاية منظمة الأغذية والزراعة في هذا الصدد. كما توضح وتفصّل الحاجة إلى تقديم المساعدة القانونية للأعضاء لوضع الأطر القانونية الوطنية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتعزيزها، من خلال الإشارة إلى الأحداث البارزة التي نظمتها المنظمة، والمشاريع الماضية والجارية وعناصر البرنامج الصغيرة نسبياً ولكن ذات التأثير الكبير؛
- (3) وتوفير المواد للتفكير، بما في ذلك التوصية بوضع مبادرات واقتراح خيارات للمتابعة من أجل تلبية الاحتياجات التي تم إبرازها، ولا سيما الحاجة إلى تطوير البرامج ذات الصلة المركزة والمزودة بالموارد لدعم عمل المنظمة في مساعدة البلدان النامية على تحسين أطرها القانونية الوطنية لدعم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة.

ثانياً - تنفيذ الاتفاقية الدولية بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من خلال القوانين الوطنية

5- من المبادئ التي يتم التفاوضي عنها في كثير من الأحيان في القانون الدولي العربي أن القانون الدولي والتزامات دولة ما، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقيات والاتفاقات، لا تلزم إلا تلك الدولة تجاه الدول الأخرى. ولا تلزم مثل هذه الالتزامات مواطني الدولة، ولا تنطبق ضمن الولاية القضائية الوطنية، ما لم يتم الاعتراف بها على أنها ملزمة بموجب القوانين الوطنية أو أنها تنعكس في تشريعات وطنية تمكينية. وعلى سبيل المثال، لا يمكن فرض شرط دولة طرف في اتفاقية الامتثال لتسجيل السفن التي تحمل علمها وترخيصها، ومطابقتها باستيفاء شروط معينة على مالكي ومشغلي هذه السفن، ما لم يكن هناك تشريع وطني معمول به بنفس المتطلبات. ويُعد التشريع التمكيني المحلي أمراً حيوياً بالنسبة للصكوك غير الملزمة، مثل مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التابعة للمنظمة وخطط العمل الدولية ذات الصلة، حيث يمكن للتشريعات الوطنية ترجمة الدعوات إلى العمل الطوعي إلى متطلبات قانونية من خلال إنفاذ الحقوق والمسؤوليات المخصصة ومعاقبة عدم الامتثال لها.

6- وكجزء من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المستوى العالمي، يقود فرع القانون والتنمية، بالتعاون مع شعبة مصايد الأسماك، عملية تنفيذ الصكوك الدولية الملزمة قانوناً والطوعية على المستوى الوطني، عن طريق تقديم إرشادات عامة ومساعدة الدول على دمج متطلبات هذه الصكوك من خلال مراجعة السياسات والأطر القانونية القائمة أو وضع سياسات و/أو تشريعات جديدة. وإن الصكوك الدولية الملزمة قانوناً ذات الصلة المباشرة بمصايد الأسماك والتي تحتاج إلى التنفيذ على المستوى الوطني هي:

- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982؛
- واتفاقية عام 1983 لتعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية (اتفاقية الامتثال)؛
- واتفاق عام 1995 لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة 10 ديسمبر/كانون الأول 1982، بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية لعام 1995)؛
- واتفاق عام 2009 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

7- ويعتبر تطابق التشريعات الوطنية مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصيد ذات الصلة المذكورة أعلاه أمرًا بالغ الأهمية. وتتضمن بعض الجوانب التي تنعكس في هذه الأطر القانونية الدولية لمصايد الأسماك، والتي يتم إيلاء اهتمام خاص بها، ما يلي:

- حقوق الدول وولايتها وواجباتها داخل المياه الخاضعة للولاية القانونية الوطنية؛
- والرصد والمراقبة والإشراف، وحقوق وواجبات الإنفاذ داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة، والمنطقة المتاخمة، والبحر الإقليمي، والمياه الأرخيبيلية، والمياه الداخلية؛
- والولاية على السفن الوطنية والمستأجرة؛
- والملاحة في أعالي البحار وفي المياه الخاضعة لولاية دولة ساحلية؛
- وتنفيذ الحقوق والالتزامات المتعلقة بالصيد والأنشطة ذات الصلة بالصيد (مثل تربية الأحياء المائية والنقل من سفينة إلى أخرى)؛
- والآثار المترتبة على القرارات الملزمة الصادرة عن المنظمات و/أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

8- ويمكن إضافة صكوك دولية أخرى إلى قائمة الصكوك الملزمة ذات الصلة اعتمادًا على نوع مصايد الأسماك أو مجال التركيز المواضيعي. وعلى سبيل المثال، إذا كان هناك اهتمام بمصايد الأسماك في أعماق البحار في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، والمتطلبات التي تنطبق على الشحن البحري والبيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي أو سلامة الحياة وظروف العمل في البحار، فإن الصكوك الملزمة قانونًا التالية ستكون ذات صلة أيضًا:

- الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن؛
- واتفاقية التنوع البيولوجي؛
- واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض؛
- ومعاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية؛
- والاتفاق بشأن حفظ طائري القطرس والنوء؛
- واتفاق كيب تاون لعام 2012 بشأن تنفيذ أحكام بروتوكول توريمولينوس لعام 1993 المتعلق باتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد؛
- واتفاقية عام 2007 بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك، منظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم 188؛

- والاتفاقية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.
- 9- وتصبح الصكوك الإضافية الملزمة قانوناً ذات صلة أيضاً إذا كان، على سبيل المثال، تنفيذ اتفاقيات مصايد الأسماك العالمية من قبل الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك، ولا سيما المنظمات و/أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك يمثل مشكلة. ويتم إنشاء الأجهزة الإقليمية لمصايد الأسماك والاعتراف بها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ويتم التأكيد عليها من قبل اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السميكية لعام 1995. ووفقاً لوظائفها وكفاءتها الإدارية، تفصل المنظمات و/أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك أحكام الاتفاقية لمجال اختصاصها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الأحكام المتعلقة بالأرصد السميكية المتداخلة المناطق، والأرصد السميكية الكثيرة الارتحال، والأرصد السميكية المتفرقة في أعالي البحار، والأرصد السميكية البحرية النهرية السريعة، والأرصد السميكية النهرية البحرية السريعة. وتستند القرارات المحددة الملزمة قانوناً للمنظمات و/أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك إلى أحكام الاتفاقية، وتنفذها الدول الأطراف أو المتعاونة من غير الأطراف، التي قبلت هذه القرارات، من خلال أطرها التشريعية الوطنية.
- 10- وعند تقديم المساعدة في مجال التشريعات، تضمن منظمة الأغذية والزراعة أيضاً إدراج التزامات ومتطلبات المنظمات و/أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك ذات الصلة في التشريعات الوطنية. وعلى سبيل المثال، إذا كانت المنظمات و/أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك موضع الاهتمام، فإن الاتفاقات أو الاتفاقيات التأسيسية التالية للمنظمات و/أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد أسماك التونة ستكون ذات صلة:
 - اتفاقية حفظ أسماك التونة الجنوبي الأزرق الزعانف؛
 - والاتفاقية الدولية لصيانة التونة في المحيط الأطلسي؛
 - واتفاقية تعزيز دور لجنة البلدان الأمريكية لأسماك التونة المدارية المنشأة بموجب اتفاقية عام 1949 بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوستاريكا (اتفاقية أنتيغوا)؛
 - واتفاقية إنشاء هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي؛
 - واتفاقية حفظ وإدارة الأرصد السميكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ.
- 11- وتشمل الصكوك الدولية الطوعية ذات الصلة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والتي تتطلب تشريعات وطنية لترجمة الالتزامات الطوعية على المستوى العالمي إلى التزامات ملزمة قانوناً للأفراد على المستوى الوطني، ما يلي:
 - مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة؛
 - وخطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة؛
 - والخطوط التوجيهية الدولية لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة؛
 - وخطة العمل الدولية لصون أسماك القرش وإدارتها، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة؛
 - وخطة العمل الدولية لإدارة طاقات الصيد، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة؛
 - والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن أداء دولة العلم، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة؛

- والخطوط التوجيهية الدولية لإدارة الصيد العرضي والحد من الصيد المرتجع، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة؛
- والخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة؛
- والخطوط التوجيهية بشأن وسم معدات الصيد، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة؛
- والخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد، الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة؛
- وإعلان ريكيافيك بشأن الصيد الرشيد في النظم الإيكولوجية البحرية؛
- وقرارات اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ذات الصلة بالتجارة الدولية في الأنواع المائية المستغلة تجاريًا المدرجة في قوائم الاتفاقية، مثل تلك القرارات المتعلقة بالإدخال من البحر، والاستنتاجات بعدم الضرر، واستنتاجات الاستحواذ القانوني؛
- وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار ومصايد الأسماك.

12- ومع أن صكوك القانون غير الملزم هذه غير ملزمة بطبيعتها، إلا أنه يجب الإشارة إلى أنها تستند إلى أحكام اتفاقية قانون البحار، وهي ملزمة إلى الحد الذي تعيد فيه تأكيد الاتفاقية أو تعكسها أو عند دمجها في تدابير ملزمة اعتمدها المنظمات و/أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، أو في التشريعات الوطنية. وإن الدور الأساسي الذي تلعبه الأطر القانونية الوطنية لتنفيذ هذه الصكوك الطوعية يسلط الضوء على الحاجة المقابلة والحيوية بنفس القدر للمساعدة القانونية لمراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة أو تحديثها أو تطويرها.

13- وتؤكد خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على الحاجة إلى المساعدة القانونية والتشريعات الوطنية كوسيلة لتعزيز التغييرات السلوكية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك مؤشرات العمل من قبل الدول لتحقيق هذه الغاية. وإن الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، هو هدف ذات صلة بهذا الموضوع. وتقع أربع مقاصد للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة تحت رعاية المنظمة. وهذه المقاصد هي:

- 14-4-1: نسبة الأرصد السمكية داخل مستويات مستدامة بيولوجيًا.
- 14-6-1: التقدم المحرز من جانب البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.
- 14-7-1: مصايد الأسماك المستدامة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي أقل البلدان نموًا، وفي جميع البلدان.
- 14-ب-1: التقدم المحرز في البلدان لجهة اعتماد وتنفيذ إطار قانوني/تنظيمي، سياساتي/مؤسسي، يقرّ بحقوق مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في الوصول إلى الأسواق ويحمي هذه الحقوق.¹

¹ انظر الموقع الإلكتروني للمنظمة الخاص بأهداف التنمية المستدامة، المؤشر 14-ب-1 - مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصايد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي هذه الحقوق: <http://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/14b1/ar>

14- وستتطلب جميع المقاصد الواقعة تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة التنفيذ على المستوى الوطني من خلال السياسات والأطر القانونية. ويتطلب المقصدان 14-6 و 14-ب-1 على وجه الخصوص تشريعات وطنية، ليس فقط كمؤشرات بل أيضاً كوسيلة أساسية لتحقيق الأهداف. وتفيد وثيقتنا لجنة مصايد الأسماك، COFI/2020/7 و COFI/2020/6 عن مساعدة المنظمة للدول، وتربط المساعدة القانونية بالعمل نحو تحقيق مقصدي أهداف التنمية المستدامة 14-6 و 14-ب-1.

ثالثاً - أهمية الأطر القانونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة:

دور منظمة الأغذية والزراعة في تقديم المساعدة القانونية

15- توقع دستور منظمة الأغذية والزراعة (المادتان 1 و 14) دوراً رئيسياً للمنظمة باعتبارها منتدى محايداً للأعضاء للتداول بشأن الصكوك الدولية. وهذه الوظيفة الرئيسية، التي يعاد ذكرها باستمرار في برنامج العمل والميزانية كل سنتين، تيسر وتساند جهود الحكومات الرامية إلى وضع الصكوك القانونية الإقليمية والدولية، وكذلك في تحسين تنفيذ الالتزامات القطرية المترتبة عليها. ومن الأنشطة الناجمة عن أجهزتها الدستورية أو بناء على طلب المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وخصوصاً منظمة التجارة العالمية، يعد وضع القواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية الطوعية أيضاً من الأدوات الرئيسية التي تسعى المنظمة من خلالها إلى الاستجابة لأولويات أعضائها.

16- ومن وجهة النظر الفنية، تضطلع المنظمة بوظيفة أساسية تتمثل في وضع وتنفيذ الصكوك والمعايير والخطط المعترف بها دولياً، وضمان استيفاء الأعضاء لمتطلبات هذه الصكوك، بما في ذلك تلك الناشئة عن الاتفاقات التي تم التفاوض عليها خارج إطار منظمة الأغذية والزراعة. وتشمل هذه الاتفاقات الخارجية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية التنفيذ الخاصة بها واتفاقيات منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات ذات الصلة للمنظمة البحرية الدولية. ويشمل الدعم الذي عادةً ما تقدمه الأمانة من أجل وضع وتنفيذ اتفاقات خارجية تبادل المعلومات التقنية وأفضل الممارسات وإعداد مشاريع معايير للتفاوض على المستوى الحكومي الدولي. وتتطلب هذه الوظيفة الرئيسية من المنظمة تلبية الطلبات المهمة للحصول على المشورة في صياغة التشريعات القطرية ذات الصلة (القوانين الإطارية الأساسية والقواعد التنظيمية) ثم إصدارها، مع مراعاة ضرورة تعاون الإدارة العامة والقطاع الخاص بطريقة مفيدة للطرفين.

17- وتعد الأطر القانونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية حيوية لتنفيذ الصكوك الدولية الملزمة قانوناً والطوعية، من أجل جعل المسؤوليات والالتزامات التي تعهدت بها الدول من خلال هذه الصكوك قابلة للتنفيذ على المستوى الوطني. وتنفذ أحكام التشريعات الوطنية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية السياسات الوطنية، وتحدد نطاق تطبيق المبادئ، وتضع تدابير الإدارة وتضمن الامتثال. وتحدد هذه التشريعات أيضاً، من بين أمور أخرى، مسؤوليات الإدارة، وتعترف بمصالح الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين وتنظمها، وتحدد العلاقة في ما بينهم لتسهيل تحقيق أهداف الإدارة. وتضمن تشريعات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إنفاذ الشروط والأحكام التي تتم بموجبها إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ورصدها والإشراف عليها، والآليات التي تنظم النزاعات، من خلال العمليات المعمول بها للامتثال وإنفاذ الحقوق والواجبات المسندة في المحافل القضائية، أو غيرها من المحافل مثل المحاكم أو آليات أو عمليات الإنفاذ الإدارية.²

18- وينعكس الاعتراف في دستور المنظمة وتوضيح الدول الحاسم الذي تلعبه الأطر القانونية لتنفيذ الصكوك الدولية من خلال التشريعات الوطنية كوظيفة أساسية في برنامج العمل والميزانية في الدليل الإداري للمنظمة، وتحديدًا القسم 107-3-3 الذي يقضي بأن يقوم فرع قانون التنمية بقيادة عمل المنظمة في هذا المجال. وينص الدليل الإداري على أن يقوم فرع قانون التنمية بتقديم المشورة للمنظمة وأعضائها عن الوسائل القانونية والمؤسسية لتشجيع وتنظيم التنمية الوطنية والتعاون الدولي في قطاع الأغذية والزراعة، من خلال أنشطة إصلاح القوانين، والبحوث القانونية، وجمع البيانات، وبناء القدرات في مجالات الأراضي، والمياه، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والنباتات، والحيوانات، والأغذية، والغابات، والحياة البرية، والتنوع البيولوجي، والبيئة، بالإضافة إلى القضايا الأخرى المتعلقة بالأغذية والزراعة، بما في ذلك التجارة والتكنولوجيا الحيوية. وفي هذا الصدد، يعمل فرع قانون التنمية التابع لمكتب الشؤون القانونية بشكل وثيق مع الإدارات الفنية في منظمة الأغذية والزراعة والأعضاء، لتنفيذ ولايته المتمثلة في تقديم المساعدة الفنية في استعراض وصياغة التشريعات لدعم الأغذية والزراعة والجوانب ذات الصلة.

19- ويعمل فرع قانون التنمية، من خلال عدد محدود ومتقلب من البرامج والمشاريع، عن كثب مع شركاء التنمية والمسؤولين عن مصايد الأسماك والخبراء في إدارة مصايد الأسماك وفي المكاتب الميدانية، لتقديم المساعدة الفنية والمشورة للأعضاء، في وضع وتنفيذ الاتفاقيات العالمية، ومدونات السلوك، وخطط العمل الدولية، والخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك. وكان هناك أيضًا الكثير من التعاون بشأن التدريب ذات الصلة وبناء القدرات على تطوير واستخدام أدوات التقييم لمراجعة الأطر القانونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والمشاركة الموضوعية مع الوزارات والإدارات المعنية بمصايد الأسماك وأصحاب المصلحة فيها، لصياغة التشريعات ذات الصلة وضمان الامتثال والإنفاذ.

20- وكان برنامج التعاون التقني التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، والذي أنشئ في عام 1976،³ المصدر الرئيسي لتمويل المساعدة القانونية المقدمة من فرع قانون التنمية من أجل صياغة التشريعات وبناء القدرات بشأن الجوانب القانونية للأغذية والزراعة على مدى العقود الأربعة الماضية. وعلى الرغم من أن المساعدة القانونية لم تكن محور التركيز الأساسي للبلدان في معالجة انعدام الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر، إلى أن فرع قانون التنمية، بالتعاون مع المسؤولين في المكاتب الميدانية، كان لا يزال قادرًا على صياغة المشاريع والاعتماد على التمويل من برنامج التعاون التقني لتقديم المساعدة القانونية للأعضاء عند طلبهم ذلك. غير أن هذه المرونة وحسين التوقيت في الاستجابة للطلبات، ولا سيما طلب المساعدة القانونية، ضاعت عندما تم تخصيص أموال برنامج التعاون التقني للبلدان مسبقًا من خلال المكاتب الميدانية للمنظمة. ويعود ذلك إلى أن الأطر القانونية للأغذية والزراعة لا يُنظر إليها في كثير من الأحيان على أنها الوسيلة الأولى والعملية والمباشرة للاستجابة لمقارنة بالمساعدة الفنية؛ وأن موظفي الشؤون القانونية التابعين لفرع قانون التنمية ليسوا جزءًا من الفرق متعددة التخصصات في المكاتب الميدانية للتأثير على الجهة التي يوجه دعم المنظمة إليها. ولا يزال تمويل المساعدة القانونية من برنامج التعاون التقني ومن التمويل من خارج الميزانية متاحًا للبلدان، ولكن غالبًا ما كانت تعبئة هذا التمويل للمساعدة القانونية مخصصة أو مدمجة في المشاريع كفكرة لاحقة.

21- ومع ذلك، فقد كانت هناك فترات تم إيلاء اهتمام خاص فيها لتوفير المساعدة القانونية لأعضاء المنظمة. وحدثت الفترات الأهم لتعبئة الموارد والتركيز على الجوانب القانونية لمصايد الأسماك في الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، بدءًا من إنشاء برنامج المنطقة الاقتصادية الخالصة المشترك بين المنظمة والنرويج (1982-1989) مع ثلاثة

³ انظر www.fao.org/UNFAO/histo-e.htm. وانظر أيضًا <http://www.fao.org/3/ac621e/ac621e03.htm>

برامج فرعية: (1) البعثات المعنية بالسياسات والتخطيط، (2) والرصد والمراقبة والإشراف، (3) والخدمات الاستشارية القانونية لمصايد الأسماك. وأعقب ذلك إنشاء البرنامج الاستشاري لقوانين وإدارة مصايد الأسماك (1989-1992) الذي خلف برنامج المنطقة الاقتصادية الخالصة المشترك بين المنظمة والنرويج، بدعم من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي.

22- وبدأت موجة أخرى من الدعم التمويلي للعمل القانوني المتعلق بالرصد والمراقبة والإشراف في عام 1995 في إطار برنامج الشراكات العالمية لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التابع للمنظمة FishCode⁴. ويتميز برنامج FishCode بتغطيته عبر القطاعات الفرعية ودعمه للعمل في مصايد الأسماك البحرية والداخلية وتربية الأحياء المائية. ورغم استمرار برنامج FishCode اليوم، فقد تضاءل دعمه في تقديم المشورة والمساعدة القانونية للأعضاء.

23- ويتم توفير مستويات متنوعة من الموارد لدعم المساعدة القانونية التي يقدمها فرع قانون التنمية للأعضاء، وإن كان ذلك في مجالات موضوعية مركزة كمكونات لبرامج فنية أكبر، في إطار المبادرات الرئيسية التالية:

- برنامج المحيطات المشتركة/المناطق الخارجة عن الولايات الوطنية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والممول من مرفق البيئة العالمية؛
- وبرنامج منظمة الأغذية والزراعة متعدد التمويل بشأن تنمية القدرات لدعم تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والصكوك الدولية التكميلية والآليات الإقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
- والمشاريع الممولة من الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي لدعم تطبيق نهج الأنظمة الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك، مع الأخذ في الاعتبار تأثيرات المناخ والتلوث، في إطار برنامج نانسن لنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك؛
- والمشروع بشأن تحسين حوكمة الأمن الأحيائي والإطار القانوني للإنتاج الكفؤ والمستدام في مجال تربية الأحياء المائية، الممول أيضاً من النرويج؛
- ومبادرة مصايد الأسماك الساحلية التي يمولها مرفق البيئة العالمية والتي ستركز على تقديم فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية مستدامة في غرب أفريقيا من خلال الحوكمة الرشيدة والحوافز الصحيحة والابتكارات؛
- والبرنامج الشامل لمنظمة الأغذية والزراعة لدعم تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق وتطبيقها - تعزيز مساهمة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في الأمن الغذائي وسبل المعيشة المستدامة.

24- غير أن التركيز على تحسين الأطر القانونية لمواضيع محددة في مجالي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وعلى أساس مخصص ليس مستداماً. ويجب عادةً مراجعة الأطر القانونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ككل لتحسين أحكام القانون المتعلقة بالمكونات الأساسية المشتركة للتشريعات الأولية ذات الصلة. وتشمل هذه المكونات الأساسية الأهداف، والمبادئ، والجوانب المؤسسية أو الإدارية، وإدارة مصايد الأسماك، والتخطيط والحفظ، بما في ذلك تنظيم جهد الصيد وإجمالي كمية الصيد المسموح بها، والنهج التشاركية، وإدارة تربية الأحياء المائية وتنميتها، والتجارة في الأسماك والمنتجات السمكية، والرصد والمراقبة والإشراف، والإنفاذ والعقوبات واللوائح.

⁴ انظر <http://www.fao.org/fishery/fishcode/about/en>

رابعاً - أبرز جوانب المساعدة القانونية التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة للأعضاء على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية

25- مع أن العديد من التطورات والمبادرات العالمية الهامة يمكنها أن تؤكد على أهمية الأطر القانونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة، مثل اعتماد وبدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصد السمكية لعام 1995، فإن القائمة التالية غير الشاملة للأحداث والمبادرات ذات الصلة بمنظمة الأغذية والزراعة توضح التعاون الموضوعي في هذه المسألة بين الأعضاء والمنظمة، بدعم من المكتب القانوني، وشعبة مصايد الأسماك، والشركاء وأصحاب المصلحة:

- إنشاء الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط في عام 1949 كهيئة إقليمية لمصايد الأسماك منشأة بموجب المادة 14 من دستور منظمة الأغذية والزراعة؛
- وإنشاء البرنامج الشامل للمساعدة في إدارة مصايد الأسماك في المناطق الاقتصادية وتنميتها (برنامج المنطقة الاقتصادية الخالصة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والترويج، 1982-1985)؛
- وإنشاء البرنامج الاستشاري القانوني المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والترويج في عام 1989؛
- والمفاوضات من عام 1992 إلى عام 1993 بشأن اتفاقية الامتثال واعتمادها في عام 1993؛
- وإنشاء هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي في عام 1993 كهيئة إقليمية لمصايد الأسماك منشأة بموجب المادة 14 من دستور منظمة الأغذية والزراعة؛
- والمفاوضات من عام 1992 إلى عام 1995 حول مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد واعتمادها في عام 1995؛
- والمشاركة في مؤتمر ريكيافيك بشأن الصيد الرشيد في النظم الإيكولوجية البحرية في عام 2001، الذي أسفر عن اعتماد إعلان ريكيافيك ذات الصلة؛
- والمفاوضات من عام 2000 إلى عام 2001 حول خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والقضاء عليه واعتمادها في عام 2001؛
- وتوقيع مذكرة تفاهم مع أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض لإضفاء الطابع الرسمي على التعاون بشأن تعزيز قدرة البلدان النامية لضمان استدامة ومشروعية وإمكانية تتبع التجارة الدولية في الأنواع المدرجة على لوائح الاتفاقية، مع التركيز على الأنواع المائية المستغلة تجارياً؛
- والمفاوضات من عام 2006 إلى عام 2008 حول الخطوط التوجيهية لمصايد أسماك المياه العميقة واعتمادها في عام 2008؛
- والمفاوضات من عام 2009 إلى عام 2010 حول الخطوط التوجيهية بشأن إدارة المصيد العرضي وتقليل المصيد المرتجع واعتمادها في عام 2010؛
- والمفاوضات من عام 2006 إلى عام 2009 حول الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، واعتماده في عام 2009؛
- وإنشاء هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز في عام 2010؛

- والمفاوضات من عام 2011 إلى عام 2013 حول الخطوط التوجيهية بشأن أداء دولة العلم واعتمادها في عام 2014؛
 - وإنشاء برنامج الإدارة العالمية لمصايد الأسماك المستدام وصون التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية وتنفيذه (برنامج المحيطات المشتركة/المناطق الخارجة عن الولايات الوطنية)؛
 - والمفاوضات من عام 2011 إلى عام 2014 حول الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق واعتمادها في عام 2014؛
 - وإنشاء البرنامج العالمي الخمسي السنوات في عام 2016 - دعم تنفيذ اتفاقية منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 بشأن تدابير دولة الميناء والصكوك التكميلية الخاصة بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛
 - والاجتماع الأول للأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء في عام 2017؛
 - والمفاوضات حول الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد واعتمادها في عام 2017؛
 - والمفاوضات حول الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن وسم معدات الصيد واعتمادها في عام 2018؛
 - والاجتماع الثاني للأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء في عام 2019.
- 26- وفي ما يلي أمثلة مختارة من الحالات العديدة المتاحة والتي توضح تغييراً في الاتجاه أو نتائج ملموسة، من حيث تحسين إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتنميتها على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، حدثت نتيجة للمشورة القانونية ومشاريع المساعدة الموجهة بشكل جيد، على مدى العقود الثلاثة الماضية (من عام 1990 إلى عام 2020):
- 1992 - تقرير أعدت له حكومات منظمة دول شرق الكاريبي عن تنفيذ التشريعات المنسقة لمصايد الأسماك في منطقة دول شرق الكاريبي، مما أدى إلى وضع أحكام منسقة جديدة لإدراجها في التشريعات. وأدت الأحكام المنسقة إلى سن تشريعات مماثلة لدى كافة الدول الأعضاء في منظمة دول شرق الكاريبي.⁵
 - 1993 - تقرير إلى حكومات وكالة مصايد الأسماك التابعة لمنتمى جنوب المحيط الهادئ يعرض الخلاصة الإقليمية بشأن تشريعات مصايد الأسماك (إقليم غرب المحيط الهادئ).⁶ وتم استخدام الخلاصة في وقت لاحق لتجميع قاعدة بيانات FISHLEX - وهي قاعدة بيانات إلكترونية فرعية لـ FAOLEX حول المتطلبات القانونية الرئيسية (الشروط والأحكام) لوصول سفن الصيد الأجنبية في البلدان النامية.

⁵ FAO 1992, Report prepared for the Governments of the Organization of Eastern Caribbean States (OECS) on the Implementation of Harmonized Fisheries Legislation in the OECS Region, Rome 1992, 79p. متاح على الرابط:

www.fao.org/3/a-br465e.pdf

⁶ FAO1993, Regional Compendium of Fisheries Legislation, Volume II, Edited by Bill Campell and Michael Lodge, Rome, 1993, 537p. متاح على الرابط: <http://www.fao.org/3/a-v2566e.pdf>

- 1998 حتى 1999 – تقديم الدعم القانوني لمشروع التنوع البيولوجي لبحيرة تنجانيقا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية، الذي أدى إلى الانتهاء من مشروع اتفاقية الإدارة المستدامة لبحيرة تنجانيقا واعتمادها.⁷
- 1999 حتى 2002 – تقديم المساعدة الفنية المستمرة إلى حكومة تونغاما أدى إلى صياغة مشروع قانون إدارة مصايد الأسماك في عام 2000 وإقراره ليصبح قانوناً في عام 2002 وإعداد مشروع قانون إدارة تربية الأحياء المائية في عام 2002 (وإصداره في شكل قانون في عام 2003).⁸
- 2004 – دراسة قانونية عن إدارة مصايد الأسماك المجتمعية والحيازة البحرية العرفية في المحيط الهادئ.⁹
- 2008 – تقديم دعم فني مكثف إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لمراجعة قانون مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقد تم إعداد مشروع قانون مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وإقراره كقانون في عام 2009.¹⁰
- 2008 حتى 2009 – تقديم الدعم للاجتماع الإقليمي الحكومي لإنشاء منظمة لمصايد الأسماك في منطقة آسيا الوسطى، مما أدى إلى التفاوض بشأن اتفاقية الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز، وصياغتها واعتمادها.¹¹
- 2015 حتى 2016 – استمرار تقديم الدعم القانوني لتايلند لوضع التشريعات الفرعية لتشريعها الجديدة الخاصة بمصايد الأسماك، المرسوم الملكي بشأن مصايد الأسماك رقم B.E 2558 (2015)، من أجل أداء الواجبات المنوطة بها بموجب القانون الدولي بصفتها دولة علم أو دولة ميناء أو دولة ساحلية أو دولة السوق، لاتخاذ إجراءات لمنع الصيد غير القانون دون إبلاغ ودون تنظيم والقضاء عليه. وأدى الدعم إلى إعداد ثمانية مشاريع إخطارات (تشريعات فرعية) قدمتها المنظمة إلى حكومة تايلند للنظر فيها.¹²
- 2016 – تم نشر دليل إرشادي حول التشريعات لنهج النظم الإيكولوجية لمصايد الأسماك لدعم الممارسين القانونيين وصانعي السياسات ومديري مصايد الأسماك في تنفيذ نهج النظم الإيكولوجية لمصايد الأسماك من خلال السياسات والأطر القانونية.
- 2017 حتى 2019 – الاستمرار في تقديم المساعدة لسري لانكا لبناء القدرات في مجالي قوانين مصايد الأسماك وإدارتها، مما أدى إلى تدريب أكثر من 75 في المئة من جميع الموظفين القضائيين في سري لانكا على قانون مصايد الأسماك، وتدابير دولة الميناء، والجهود المبذولة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

⁷ Cacaud, P, Report for the Governments of Burundi, Tanzania, Zaire and Zambia on Institutional Choices for cooperation in fisheries management and conservation on Lake Tanganyika, Rome, 1996 26p. www.fao.org/3/a-w3170e.pdf - متاح على الرابط:

⁸ Participatory law review and development of fisheries legislation in Tonga. www.fao.org/3/a-av176e.pdf - متاح على الرابط:

⁹ Kuemlangan, B. Creating legal space for community-based fisheries and customary marine tenure in the Pacific: issues and opportunities. FishCode Review. No. 7(En). Rome, FAO. 2004. 65p.

¹⁰ Cacaud, P. & Latdavong, P., (2009). Fisheries and aquaculture in the Lao PDR – a legislative review. FAO Regional Office for Asia and the Pacific, Bangkok, Thailand. RAP Publication 2009/05, 71 pp.

¹¹ FAO 2009, Report of the Regional Intergovernmental Meeting to Initiate the Establishment of a Central Asian Fisheries Organization, Dushanbe, Tajikistan, 10–12 November 2008, FAO Fisheries and Aquaculture Report No.887, Rome 2009

¹² FAO 2016, Report of TCP/THA/3501 – Fishery Legal Support to Thailand Third and Final Mission Report - Drafting of Subsidiary Legislation to Prevent, Deter and Eliminate Illegal Unreported and UN regulated Fishing (unpublished). 161p

- 2017 حتى 2019 – تقديم المساعدة القانونية لترينيداد وتوباغو لمراجعة وتطوير مشروع قانون إدارة مصايد الأسماك الجديد الذي عرضه رئيس الوزراء على البرلمان لاعتماده في 12 يونيو/حزيران 2020.¹³
- 2017 حتى 2020 – تقديم المساعدة في تطوير دليل قانوني حول كيفية مواءمة السياسات الوطنية والأطر القانونية مع الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وتطوير أداة تشخيص تساعد المستخدم في تحديد السياسات الوطنية والأطر القانونية التي تعكس المتطلبات، وتقييم تطبيق الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق. وسيتم نشر الدليل القانون وأداة التشخيص في عام 2020.
- من عام 2018 حتى عام 2020 – تقديم المساعدة في تطوير قائمة مرجعية قانونية كأداة لتسهيل تشخيص تقييم نهج النظم الإيكولوجية لمصايد الأسماك في السياسات الوطنية والأطر القانونية للبلدان.
- من عام 2019 حتى عام 2020 – تقديم المساعدة في وضع خطوط توجيهية لتنفيذ اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض من خلال الأطر القانونية الوطنية لمصايد الأسماك. وتم تطوير دراسة قانونية ودليل لتطبيق اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وسيتم نشرهما في عام 2020.

خامساً – خلاصة – المساعدة القانونية المستقبلية في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

27- تُعدّ الأطر القانونية ضرورية لدعم الأغذية والزراعة والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، واستخدامها بشكل مستدام وصونها، بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وتدعم الأطر القانونية السليمة سيادة القانون وتساهم في نهاية المطاف في تمكين العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهي عنصر حيوي لتحقيق ذلك. ولا تعتبر الأطر القانونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية كمؤشرات أداء رئيسية لتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة التي تم تبنيها لمعالجة القضايا العالمية مثل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم فحسب، بل إنها أيضاً الوسائل المحددة لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

28- وتضمن التشريعات أيضاً وجود إجراءات إنفاذ عندما يتم انتهاك الحقوق أو عندما تفشل السلطات المختصة في الوفاء بواجباتها ومسؤولياتها المنصوص عليها في القانون. ومن هذا المنظور، يمكن اعتبار الأطر القانونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على أنها بداية واستمرارية للإدارة المستدامة الفعالة ولتنمية وصون مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ولذلك، ينبغي أن تضمن المبادرات الرامية إلى تحسين حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من أجل التنمية المستدامة في أي بلد أن تكون مراجعة القوانين وتعزيزها عنصراً رئيسياً في هذه المبادرات من حيث المخرجات وتخصيص الموارد، بما في ذلك الوقت الكافي لضمان المشاركة الهادفة مع القطاع وأصحاب المصلحة.

معالجة حالات الطوارئ والقضايا الناشئة

29- أظهرت جائحة كوفيد-19 وغيرها من الكوارث أن الحكومات تعتمد على قوانين الطوارئ، التي تمنح سلطات غير عادية للسلطات الحكومية لتنظيم السلوك أثناء حالات الطوارئ. ولسوء الحظ، كما هو مذكور في موجز

السياسات¹⁴ الذي تم إعداده بشكل مشترك من شعبة مصايد الأسماك والمكتب القانوني للمنظمة، وموجزات أخرى ماثلة،¹⁵ يمكن أن يكون لقوانين الطوارئ عواقب سلبية وغير مقصودة، مما يؤثر على الوصول إلى الأغذية ويهدد الأمن الغذائي والتغذوي بشكل عام. وإن قوانين الطوارئ التي لا تعترف بالصيادين وغيرهم من العاملين في مجال صيد الأسماك كعمال أساسيين، أو التي تفرض إغلاقاً مطولاً لمناطق أو مواسم الصيد دون أساس علمي، هي أمثلة تدعو إلى سياسات وقوانين استباقية توفر إرشادات للإجراءات الحكومية المناسبة في حالات الطوارئ المستقبلية.

30- ومع تحول الاهتمام إلى الحاجة إلى معالجة الشواغل العالمية بشأن حماية طواقم سفن الصيد، وتحسين سلامة سفن الصيد ومكافحة العمل الجبري في صيد الأسماك والصناعات ذات الصلة، يجب أن يكون هناك أيضاً التزام بتشريعات الاتفاقات الدولية ذات الصلة وضمان الامتثال بها وإنفاذها. وفي هذا الصدد، يجب على مصممي البرامج والمشاريع أن يستجيبوا لدعوة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 74/19 لكي تصبح الدول أطرافاً وتنفذ ما يلي:

- معاهدات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك الصادرة في عام 2007 (رقم 188)؛
- واتفاقيات المنظمة البحرية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية العمل البحري لعام 2006 واتفاقية كيب تاون 2012 بشأن تنفيذ أحكام بروتوكول توريمولينوس لعام 1993 المتعلق باتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد لعام 1977.

31- وقد توفر الحاجة إلى الاستدامة الاقتصادية والتجارية والوعي بالقضايا المجتمعية الأوسع مثل الأمن الغذائي والعدالة الاجتماعية مع الشاغل في أن تنعكس في الأطر القانونية، بما يتماشى مع الطبيعة المترابطة لأهداف التنمية المستدامة ومبادئ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"، الدافع لضمان توافق الأطر القانونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على قدم المساواة. وإن الإطار المعياري العالمي والعمل متاحان ليس فقط لإعلام ودعم مثل هذا التوافق بين الأطر القانونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الوطنية، ولكن أيضاً لتوفير حافز لتنفيذها وإنفاذها.

تصميم البرامج والمشاريع المستقبلية المخصصة لمراجعة القوانين وتنفيذها والامتثال لها وإنفاذها

32- كما هو موضح أعلاه، فإن المساعدة القانونية ذات الموارد الجيدة والموجهة والمستدامة، بما في ذلك إتاحة الوقت للمشاركة الهادفة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في مراجعة القوانين وعمليات الإصلاح، تؤدي إلى نتائج تحويلية جوهرية من حيث اعتماد تشريعات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الشاملة يمكن تنفيذها وإنفاذها. ويمكن تحقيق نتائج أفضل عندما تُبذل الجهود لضمان أن المساعدة القانونية تدعم مراجعة وصياغة التشريعات التي تعتمد نهجاً تشاركياً، مما يضمن مشاركة أصحاب المصلحة الحكوميين مع الصيادين ومجتمعات الصيد، من مصايد الأسماك الصغيرة النطاق إلى مصايد الأسماك الواسعة النطاق، والجهات الفاعلة الأخرى في القطاع، لتقديم وجهات نظرهم والسعي

14 FAO. 2020. Legal considerations in responses to COVID-19 to mitigate the risk of disruption to fisheries and aquaculture food systems. Rome. www.fao.org/3/ca9421en/CA9421EN.pdf - متاح على الرابط:

15 FAO. 2020. Legal mechanisms to contribute to safe and secured food supply chains in times of COVID-19. Rome - متاح

على الرابط: www.fao.org/3/ca9421en/CA9421EN.pdf و FAO. 2020. Legal considerations in the context of responses to COVID-19 to mitigate the risk of food insecurity. Rome. <http://www.fao.org/3/ca8615en/CA8615EN.pdf> - متاح على الرابط:

للحصول على مدخلاتهم. وستعزز هذه المشاركة ملكية النتائج وتؤدي إلى تنفيذ أفضل شريطة تخصيص الموارد الكافية وتوافر القدرة على تنفيذ القانون الجديد.

33- ومن المفضل ألا تكون قوانين التنمية المستدامة نصًا جمليًا على الورق فحسب، بل يجب أن يتم تطبيق هذه القوانين بمجرد سنّها. وتشير هذه الحاجة إلى ضمان أن البرامج والمشاريع الخاصة بالمساعدة القانونية تعالج احتياجات القدرة على التنفيذ والامتثال والإنفاذ. ولم يعد كافيًا لبرامج الإصلاح القانوني، أو المشاريع التي تتضمن مكونات إصلاح القانون الموضوعي، أن تركز على مراجعة وصياغة التشريعات الرئيسية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في إطار زمني قصير للمشروع. وينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان وجود التزام بتوفير موارد ذات مغزى في ما يتعلق بدعم التمويل وبناء القدرات وتخصيص إطار زمني مناسب أثناء تصميم البرامج والمشاريع المتعلقة بمراجعة القوانين وإصلاحها وتنفيذها وإنفاذها، بما في ذلك الأطر القانونية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. ويمكن أن تركز هذه البرامج بشكل خاص على تقديم المساعدة في تعزيز الأطر القانونية مع مجالات الأنشطة المخصصة. وقد تشمل هذه الأنشطة دراسات حول القضايا وتجميع أفضل الممارسات التشريعية لمحاكاة وتطوير واستخدام تقييم مراجعة القانون، وأدوات التطوير والتنفيذ، والتدريب وبناء القدرات للتنفيذ على وجه الخصوص، وضمان الامتثال وإنفاذ القوانين وتوفير المساعدة في الصياغة لمناطق وبلدان محددة عند الطلب. ويمكن تصميم مثل هذه البرامج والمشاريع لتعزيز القوانين على غرار البرامج التالية:

- "برنامج منظمة الأغذية والزراعة العالمي بشأن تنمية القدرات لدعم تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والصيدوك الدولية التكميلية والآليات الإقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم"¹⁶، والمشاريع ذات الصلة؛
- وبرنامج الإدارة المستدامة للحياة البرية¹⁷؛
- و/أو برنامج مونتفيدو التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: عقد من العمل بشأن القانون البيئي¹⁸.

34- وفي الواقع، فإن أي مبادرة للتركيز على أداء الوظيفة الأساسية المتكررة للمنظمة، "العمل المعياري"¹⁹، الذي يعتبر أمرًا ضروريًا للتنفيذ الفعال للإطار الاستراتيجي، تتطلب أن تتمثل أحد مكوناتها أو نتائجها الرئيسية في تعزيز الأطر القانونية الوطنية وتنفيذ الصيدوك الدولية المتعلقة بالأغذية والزراعة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، بدعم من برنامج مساعدة فنية مستدام وحسن الموارد. ولضمان الاكتمال، يجب أن يضمن برنامج المساعدة هذا وجود دعم كافٍ أيضًا لبناء القدرة على التنفيذ والإنفاذ بما يتجاوز صياغة التشريعات الوطنية التطلعية والملائمة للغرض.

¹⁶ انظر www.fao.org/port-state-measures/capacity-development/ongoing-capacity-building-efforts/ar

¹⁷ انظر www.fao.org/forestry/wildlife/95602/en/

¹⁸ انظر www.unenvironment.org/explore-topics/environmental-rights-and-governance/what-we-do/promoting-environmental-rule-law-1

¹⁹ انظر على سبيل المثال الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 المقدمان من المدير العام، منظمة الأغذية والزراعة 2017-2018 <http://www.fao.org/3/a-ms278a.pdf> الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2018-

2019 (المراجعان) المقدمان من المدير العام، منظمة الأغذية والزراعة 2019 - www.fao.org/3/my734ar/my734ar.pdf